

البعثة الأممية: أي مقاربة جديدة للمصالحة في ليبيا؟
The UN mission: Any new approach to reconciliation in Libya?

محمد عبد الحفيظ الشيخ*

قسم العلوم السياسية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - ليبيا

m.alshiekh@academy.edu.ly

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/06/07

تاريخ الارسال: 2024/04/27

ملخص:

تعاقب على ليبيا مجموعة من المبعوثين الأمميين، وتعددت أدوارهم ومهامهم، بهدف إيجاد مخرج للصراع الليبي القائم، لم تفلح تلك المساعي في تحقيق أي انجاز يذكر، مما جعل عملية المصالحة تبدو بعيدة المنال. وهو ما أثار الشكوك حول جدية وفاعلية جهود البعثة الأممية في ليبيا ومقاربتها للحل، وما إذا كانت تحمل في جعبتها أفكاراً بناة تنهي الأزمة القائمة التي باتت تنتج في كل مرة حكومات متصارعة، لتذهب ليبيا بعدها منقسمة على نفسها بين شرق وغرب متناحرين. فهل لدى البعثة الأممية من القوة والمصداقية بحيث تسهم في خلق توافقات وطنية بما يضمن تحقيق الاستقرار والأمن والدولة الليبية موحدة بمؤسساتها، أم أن آليات الحوار والمبادرات التي وظفتها البعثة في مقاربتها لحل الأزمة الليبية ليست سوى تبادل أدوار للمبعوثين الأمميين لا تحضر المصالحة الحقيقية في حساباتها؟

الكلمات المفتاحية: الانقسام السياسي. المصالحة الوطنية. الفرقاء الليبيين. البعثة الأممية. الولايات المتحدة. التدخل الخارجي.

Abstract:

A group of UN envoys came to Libya, and their roles and tasks varied, with the aim of finding a way out of the existing Libyan conflict. These efforts did not succeed in achieving any significant achievement, which made the reconciliation process seem out of reach. This raised doubts about the seriousness and effectiveness of the efforts of the UN mission in Libya and its approach to the solution, and whether it carries in its arsenal constructive ideas to end the existing crisis, which every time produces conflicting governments, after which Libya leaves itself divided between a warring East and West. Does the UN mission have the strength and credibility to contribute to creating national consensus to ensure stability, security, and a unified Libyan state with its institutions?

Keywords: political division. national reconciliation. Libyan parties. the efforts of the United Nations mission. the United States. external intervention.

*المؤلف المرسل

مقدمة

على مدار عشر سنوات مضت على الانقسام الليبي، توالى مساعي الأمم المتحدة وبعثتها الخاصة بالدعم من أجل رَأب الصدع الليبي؛ إلا أنها لم تتجزِ اختراق حقيقي لجمع الفرقاء الليبيين وتجاوز المعضلات التي تمثل جوهر الصراع الليبي، وتقاطعات القوى الخارجية فيه وافتراقها. كما لم تتجح إلا في تقديم تصورات وخرائط طريق لتقاسم السلطة. بحيث أسهمت تلك الترتيبات في تعقيد المشهد السياسي الليبي من خلال زيادة عدد المكونات أو عناصر الأزمة السياسية في ليبيا. نظراً للكوابح الإقليمية والدولية ودورها في تغذية الخصومة وتجيش الصراع، مما ساهم في زيادة حدة الانقسام وعجز الأطراف السياسية والعسكرية الليبية عن التحرك بصفة مستقلة، فدخلت البلاد في حرب بالوكالة.

كل ذلك، أثار سجالات كثيرة حول كفاءة وفاعلية البعثة الأممية ومقاربتها للحل، وفي الوقت نفسه، بدأت الشكوك تحوم حول جدية البعثة الأممية في حلحلة الأزمة وما إذا كانت تحمل في جعبتها أفكاراً ببناءً تنهي حالة الانقسام، ومن ثم، المُضي قدماً في تحقيق المصالحة الحقيقية والعميقة، بوصفها البوابة التي ستخرج البلد من أزمتها الراهنة في ظل الإخفاق السياسي واستمرار مسلسل الأزمات التي باتت تنتج في كل مرة حكومات متصارعة لم تستطع حتى اللحظة تحقيق الانتقال الديمقراطي المنشود، لتذهب ليبيا بعدها منقسمة على نفسها بين شرق وغرب متناحرين، مما جعل عملية المصالحة، متعثرة ولا تتقدم إلى الأمام. لا سيّما وأن مسارات المصالحة وصيغة العدالة الانتقالية بدت مرتهلة بدرجة كبيرة لمنطق التوافق بين النخبة السياسية، الأمر الذي غذى مشاعر الإحساس بالإحباط والظلم، ومن ثم، عرقلة كل الجهود لتحقيق المصالحة.

إن أهمية الدراسة تعود إلى الآتي:

1. أنه بدون مصالحة وطنية شاملة، وتوافق يسهم في تقليص فجوة المظالم وتحقيق الانصاف لن يكون للمصالحة تأثيرات عميقة نحو بنية مجتمعية تساعد في بناء دولة المؤسسات وأعمال القانون.
2. أما الأهمية الثانية للدراسة فتعود لكونها تجمع بين أهمية وضرورة جهود البعثة الأممية من ناحية، ومتغيرات التدخلات الخارجية من في ليبيا ناحية أخرى، وتأثيرهما على جهود المصالحة الوطنية.

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1. التعرف على طبيعة ومتغيرات المصالحة الوطنية في ليبيا وجملة الصعوبات التي تعترضها.
2. الوقوف على الجهود والمبادرات التي بذلتها البعثة الأممية في ليبيا ومدى فاعليتها في تحقيق المصالحة الوطنية.
3. توضيح تأثير التدخلات الخارجية على مسار المصالحة الوطنية وأهمية كبح تلك التدخلات.
4. تحديد ملامح ممكنة للخروج من حالة الانقسام، وتقديم مقاربة واقعية وطنية للشروع بمسار المصالحة الشاملة، بما يضمن عودة الأمن والاستقرار في ليبيا.

تتطلب الدراسة من التساؤل التالي: تتجح المبعوثة الأممية "ستيفاني خوري" في تحقيق ما عجز عنه أسلافها، بحيث يذهب الليبيين إلى تحقيق المصالحة الشاملة التي تضمن عودة الأمن والاستقرار والدولة موحدة بمؤسساتها؟ أم أن جهود البعثة الأممية ليست سوى تبادل أدوار لا تحضر المصالحة الحقيقية الليبية في حساباتها؟

للإجابة على التساؤل أعلاه، سوف يتم توضيح ذلك من خلال النقاط التالية: أولاً؛ تشخيص أزمة المصالحة الوطنية في ليبيا؛ ثانياً، المصالحة الوطنية وفق خارطة الحل الأممي؛ ثالثاً، عقبات تواجه المصالحة حتى الآن؟ رابعاً: مقارنة البعثة الأممية تفنقراً إلى الواقعية، خامساً، نحو مقارنة واقعية وطنية للشروع بمسار المصالحة الليبية.

أولاً: تشخيص أزمة المصالحة الوطنية في ليبيا

يبدو جلياً أن هنالك جوانب قصور مهمة في تشخيص المشكل الليبي حالت / ولا زالت تحول دون وضع الحلول الناجعة، فعدم معالجة جذور الانقسام الليبي الذي شارف على إكمال عامه العاشر، أفضى بطبيعة الحال إلى إخفاق كل المساعي والمبادرات الدولية والأممية، ومن ثم، تعطيل أي جهود نحو تحقيق المصالحة الحقيقية والشاملة في ليبيا. فمن جهة أذكت هذه الانقسامات من حدة المواجهات المسلحة بين الأطراف المتخاصمة، ومن جهة أخرى، أوجدت الفراغ السياسي والقيادي الذي سمح بتكون الجماعات المسلحة التي ترفض الخضوع للسلطة المركزية في البلاد. الأمر الذي عطل النظام السياسي الليبي وبدأ منعسماً على نفسه أمام العالم الخارجي.

شهدت ليبيا صراعات مسلحة وأخذت منعطفاً تراجيدياً منذ مطلع العام 2014، أتاحت الفرصة لأطراف خارجية إقليمية ودولية الانخراط في الساحة الليبية بشكل مباشر وغير مباشر، حرّضت من خلاله على تفاقم الصراع واستمراره، من أجل توسيع دائرة تحرك تلك الأطراف ونفوذها، ومن ثم، التحكم في مسار الأمور وإيقاعها، مما أدى إلى تمزيق البلاد، واستنزاف طاقاتها البشرية وموارها الاقتصادية والمالية¹.

لقد أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية في يوليو 2014، عن فوز حزب تحالف القوى الوطنية بأغلبية مقاعد البرلمان، لكن عدم قبول بعض الأطراف الأخرى التسليم بنتائجها. كانت السبب الرئيس في توافر أسباباً بنيوية عميقة من الانقسام والتشرذم بين الليبيين. بدأ هذا الانقسام سياسياً وأيديولوجياً، لكن سرعان ما تحول إلى انقسام مؤسسي وجغرافي، وصولاً إلى تشطي الوجود الليبي وتعدد مرجعياته وانقسامه على ذاته. والملاحظ أن الخلافات والانقسامات في صفوف القوى والأحزاب السياسية الليبية لم تكن بين ما يسمى معسكر الإسلاميين بأطيافهم المختلفة من ناحية، ومعسكر القوى والأحزاب الموصوفة بالليبرالية من ناحية أخرى، بل كانت هناك أيضاً خلافات وانقسامات داخل كل معسكر، وهما سمتان مصاحبتان للمشهد الليبي خلال العقد الأخير. والنتيجة

لا زالت مستمرة كما نراها اليوم تسيير البلاد بجهازين تشريعيين وتنفيذيين متنافسين، برلمان وحكومة مستقلة في الشرق الليبي، وتدعمها قوات خليفة حفتر، يقابلها حكومة في طرابلس الغرب المعترف بها دولياً، وتدعمها تشكيلات عسكرية مختلفة. وتداخلت في نطاقهما ليس السياسة والأيدولوجية فحسب، وإنما أيضاً المصالح والأجندات السياسية والأمنية والاقتصادية المحلية والخارجية في إطار التجاذب الكبير. كل ذلك أسهم في تحول ليبيا إلى ساحة للتدافع حول النفوذ وهيبة الحضور والموارد وصراع محتدم لقوى إقليمية ودولية وبأيادي محلية، ليزيد من تعقيدات المشهد السياسي والأمني، وما أسفر عنه من انقسامات داخل المجتمع الليبي لا تزال تبعاتها مستمرة حتى الآن².

من اللافت للانتباه ارتباط الانقسام السياسي بجملة من التجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان، التي تسببت بتعميق الانقسام المجتمعي. وأضحى الشقاق والخصام سمة مرتبطة بالخصومة السياسية، ويمكن تشخيص أسباب الفشل في تحقيق التوافق الوطني الليبي إلى وجود عدة عوامل مهمة ومؤثرة. لعل من أبرزها، أولاً: عدم وجود سيادة حقيقية للدولة الليبية تمكّنها من الإفلات من سيطرة بعض القوى الخارجية العربية والإقليمية والدولية، ومن ثم، التحرر والانعقاد من تأثيرها السلبي، لذلك، يصعب الحديث عن حكومة ليبية حرة الإرادة ضمن معطيات الوضع الحالي بسبب تبعية بعض الأطراف السياسية للخارج، وهو ما يجعل المصالحة بعيدة عن التحقق من هذه الزاوية. ثانياً: الخلافات السياسية والأيدولوجية بين القوى والأحزاب السياسية الليبية فضلاً عن تباين المصالح المختلفة، حول العديد من القضايا ذات العلاقة بالشأن الليبي العام، أسهمت في إحداث مزيد من الانقسام والتشطي في صفوف الليبيين. هذا التناقض الحاد في الرؤى والأهداف بين طرفي الانقسام الليبي جعل من الصعوبة بمكان إيجاد صيغة للتوافق بينهما، نتيجة لتغليب المصالح الحزبية الضيقة على المصلحة الوطنية العليا. ثالثاً: سياسة الإقصاء وعدم القبول بالآخر المختلف، العالقة في مربع عدم الثقة المتبادلة بين الأطراف كافة، وهو ما يدفع كل طرف إلى تجنب تقديم تنازلات تفضي إلى مصالحة وطنية شاملة³.

ينبغي لنا أن نشير إلى أن جُل تركيز الحكومات المتعاقبة في ليبيا حول مشروع المصالحة الوطنية على سبيل الخروج من الأزمة ومحو آثارها في أسرع وقت. وما يمكن تسجيله بهذا الخصوص، هو تفادي أي محاولة للتعامل مع انتهاكات الماضي، واستتكتف عن تشكيل لجنة لكشف الحقيقة. وبغض النظر عن ما تحقق من بعض الجوانب الإيجابية في مشروع المصالحة، لا سيّما منه المصالحات الاجتماعية بين مدن ومناطق مختلفة، وهي جوانب لا يمكن إنكارها، إذ استطاع هذا المشروع تخفيض حدّة التوتر ومنسوب العنف، فضلاً عن الحد من الكثير من الظواهر السلبية الموروثة عن مرحلة الصراع المسلح وفتح آفاق رحبة نحو مناخ جديد في البلاد. بيد أن ذلك لا يخفي تسجيل عدة نقاط من الضعف لا زالت تلقي بظلالها على هذا المشروع⁴.

إن من شأن مصالحة حقيقية وعميقة أن تسهم في خلق توافقات وطنية تعيد بناء الصرح المؤسسي في ليبيا، بحيث تغيب فيه وتتصهر الأبعاد المناطقية والجهوية والقبلية التي كانت/ ولا زالت تقف حائلاً أمام

نجاح أي جهود في هذا المسار. لذلك، لم تتوقف المساعي والمبادرات المحلية للتوفيق بين الأطراف المتصارعة بهدف إصلاح الشرخ الذي أصاب النسيج الاجتماعي الليبي واستعادته. تم إطلاق هذه المبادرات من قبل المجالس المحلية التي تضم الحكماء وشيوخ قبائل وشخصيات اجتماعية من مدن ومناطق ليبية مختلفة. بدا واضحاً أن هذه الجهود بدأت تؤتي أكلها من خلال المصالحات التي تمت بين مدن وقبائل بعينها، مثل جنزور وورشفانة 2011، التبو والطوارق 2014، الزنتان والمشاشية، التبو وأولاد سليمان 2016. كان جل تركيز هذه المبادرات ينصرف إلى تأمين استقرار مؤقت ووقف التصعيد، أو الهدنة الإنسانية، أو تبادل المحتجزين، بدلاً من معالجة جذور الصراع والبحث في أسبابه الحقيقية، ومن ثم، توفير ضمانات بعد التكرار لإنجاز المصالحة الشاملة، والسلام الحقيقي المستدام⁵.

أعيد بعث هذا المسعى التصالحي بعد أن صادق المجلس الرئاسي في 19 يونيو 2017، على اتفاق لإنهاء الخلافات بين مصراتة وتاورغاء بوساطة الأمم المتحدة، لكن ذلك لم يحصل، واستمرت الجماعات المسلحة التابعة لمصراتة في تعنتها من خلال منع أهالي تاورغاء من العودة إلى ديارهم. جرت محاولات كثيرة بهدف تحقيق المصالحة بين المدينتين، إلا أنها فوجئت بالرفض القاطع، بعدما ظلت لسنوات عدة رهين المساومات والابتزاز من قبل بعض الجماعات المسلحة، وهو ما جعل مسألة المصالحة الوطنية وبناء الدولة الجديدة تواجه تحديات هائلة أثبتت، أنها عصية على أية معالجة. في نهاية الأمر، وجدت هذه المسألة طريقها إلى الحل وتحققت المصالحة بين المدينتين، بإشراف ورعاية من الحكماء والأعيان وشخصيات مجتمعية من مدن ومناطق ليبية مختلفة، ترجمت تلك الخطوات بعودة أهالي تاورغاء إلى مدينتهم، وهو ما يشير إلى قدرة الليبيين كمجتمع على التصالح وجبر الأضرار وتجاوز الماضي بكل آلامه ومنغصاته⁶.

اتسمت هذه المرحلة بتعدد أطراف المصالحة في ليبيا، وأنهم لا يقتصرون على قبيلة أو منطقة أو فصيل معين، تتعدد صور المصالحة المطلوبة أيضاً. فهناك مصالحة يجب أن تجري بين رموز النظام السابق وفئات عديدة من المجتمع الليبي ممن عانوا من الظلم والتعذيب أو الاعتقال التعسفي والإقصاء والتهميش في ظل النظام السابق، ويتفرع عنها مصالحة بين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ورموزه الأمنية التي ارتكبت تلك الانتهاكات، ثم تأتي المصالحة الأهم والأصعب بعد اشتعال ثورة 17 فبراير التي ينبغي أن تتم بين الأطراف التي ساندت النظام السابق وساهمت في استمراره، وبين الفئات التي قاومت بطرائق مختلفة⁷.

تأتي بعد ذلك المصالحة الأهم لإنهاء حالة الانقسام المجتمعي الحاد بعد عام 2014، حيث أخذ الصراع منعطفاً خطيراً، بفعل الانقسام السياسي في البلاد في ظل عدم وجود سلطة مركزية تملك القرار السياسي وتكون وحدها قادرة على جعل مشروع المصالحة مشروع دولة. إضافة إلى الهجوم المسلح الذي شنته قوات خليفة حفتر على العاصمة طرابلس في أبريل 2019، وما نتج عنها من صدامات دموية مسلحة مع قوات حكومة الوفاق

الوطني السابقة، سرعان ما تطورت إلى ارتكاب انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان كما هي معروفة في الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية⁸.

على أية حال، عندما شعر المجلس الرئاسي الليبي أن جهود المصالحة لم تؤت ثمارها خلال السنوات السابقة، أعلن "محمد المنفي" في 6 سبتمبر 2021 انطلاق مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا، وبهدف الوصول إلى خارطة طريق واضحة، قرر المنفي في أبريل 2022 تأسيس مفوضية وطنية عليا للمصالحة، مهمتها حل الخلافات بين الليبيين. وأوضح أن المصالحة تهدف لطي صفحة الماضي، وتجاوز أسباب الخلاف والانقسام، وتحقيق العدالة التصالحية بعيداً عن التشفي والانتقام. وفي إطار الجهود التي يبذلها المجلس الرئاسي في سبيل رأب الصدع، وقع الاختيار على عدد من الخبراء والنشطاء في يناير 2023، وتم تنظيم الملتقى التحضيري للمصالحة الوطنية بإشراف نائب المجلس الرئاسي عبد الله اللافي. شهد الملتقى حالة من الفوضى والعشوائية، وجدل واسع على بعض النقاط من قبل أنصار النظام السابق. فضلاً عن ما تقدم، كشفت ردود الفعل حول الملتقى أن مقارنة المصالحة الوطنية وفق رؤية المجلس الرئاسي غير واضحة المعالم من حيث الأهداف والآليات، كما اتضح استغلال بعض الأطراف للمصالحة كأداة للحصول على امتيازات ومناصب، ولم تظهر رغبة حقيقية في رأب الصدع الاجتماعي وردم فجوة التباين بين المكونات الليبية المختلفة⁹.

ثانياً: المصالحة الوطنية وفق خارطة الحل الأممي

شهدت عملية المصالحة في ليبيا محطات ومسارات متعدّدة، واختلفت مضامينها ومخرجاتها. لم تفلح معظم محاولات الأمم المتحدة في تحقيق أي اختراق يذكر، أي تنويع الأزمة القائمة بين فرقاء العمل السياسي الليبي، كما تعثر تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين طرفي الانقسام (مجلس النواب، والمجلس الرئاسي)، وظلت روزنامة المصالحة مفتوحة ومستمرة، وتنتقل من بلد إلى آخر، بدءاً من الصخيرات فباريس والقاهرة وغدامس وتونس وجنيف، وبوزنيقة، وغيرها، واستمر الجدل حول أنجع السبل إلى واقع يعيد الطريق لمصالحة حقيقية، بحيث يمكن من خلالها أن ينعم الليبيون بسلام منصف ومستدام.

شكّل الاتفاق السياسي "الصخيرات" عند توقيعه في 17 ديسمبر 2015، نجاحاً مهماً في طريق حل الأزمة، بعد أن دفعت البعثة الأممية أطراف النزاع الليبي إلى الحوار بدعم إقليمي ودولي. لكن بالحكم على النتائج التي أفضى إليها الاتفاق، لم تنجح في تحقيق الاستقرار السياسي، ومنع الصراع من أن يأخذ أشكالاً عنيفة. من المفيد التذكير هنا، إن اتفاق الصخيرات الذي رعته المنظمة الأممية، شكّل أول درجة في سلم تعثر جهود المصالحة، إذ لم يؤسس إلا لتمكين بعض القوى الجهوية والسياسية الناتجة عن ثورة فبراير، فقد كانت النتيجة الأبرز تعميق الخلافات بمستويات متعددة شملت الجهوية والإثنية الهوياتية والاجتماعية والاقتصادية، مثلما رفعت من درجة ونطاق التدخل الخارجي، الذي ساهم في زيادة حدة الانقسام واستعصاء الأزمة الليبية على الحل¹⁰.

ينبغي الإشارة إلى جهود البعثة الأممية ولا يمكن التقليل من شأنها، خصوصاً بعد أن حققت بعض الإنجازات المرحلية الدائمة أو المؤقتة، وحضرت الحاجة لأحياء حقيقي، وترجمة واقعية لاتفاق الصخيرات، ومخرجات الحوار السياسي الليبي جنيف في 5 فبراير 2021 المنبثقة عن تفاهات برلين، جاءت بجهد المبعوثة الأممية السابقة بالإنيابة "ستيفاني وليامز"، مع الحضور الأمريكي القوي والفاعل على خط الأزمة، ليصل الفرقاء الليبيين إلى وقف دائم وشامل لإطلاق النار، وتسوية سياسية سريعة، أثمرت عن تشكيل لجنة عسكرية ليبية مشتركة (5+5)، تحت إشراف الأمم المتحدة، بدعم من قوى دولية وإقليمية، تم تشكيل حكومة وحدة وطنية لإدارة شؤون البلاد حتى الانتخابات المقررة خلال تسعة أشهر كحد أقصى. ينبغي الإشارة إلى أن "ستيفاني" أخفقت في مهمتها بشكل كبير، فواقع الأحداث في ليبيا يقول إنها لم تحاول التعامل مع الأمر الواقع الموجود في البلاد، ولا حتى مواجهة التنظيمات المسلحة التي تتقاسم العاصمة طرابلس، كما لم توجه لها الدعوة لمائدة مستديرة تخصص لنزع سلاح الميلشيات وتسليمه لجهة عسكرية نظامية، ومحاولة إدماج منتسبي الميلشيات في الأجهزة الرسمية¹¹. في ظل الانتشار الهائل للهيئات واللجان مثل وحدات خلايا الأزمات في المدن والمناطق المتضررة من الحرب ولجان تقصي الحقائق ولجان التعويضات وصناديق التعويضات دون تفويضات وأطر واضحة، مما فتح الباب لسوء استخدام الأموال، وقاد لزيادة عدد الهيئات غير الفعالة، أدى إلى المزيد من الانقسام والافتتال. فالمصالحة ما تزال متعثرة ولا تتقدم إلى الأمام¹².

ثالثاً: عقبات تواجه جهود تحقيق المصالحة حتى الآن؟

هناك العديد من التحديات والصعوبات التي لا تزال تقف عائق في طريق جهود تحقيق المصالحة في ليبيا، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

1. التحديات السياسية والأمنية

تمثل عملية توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية تحت سلطة تنفيذية واحدة، ونزع سلاح الفصائل المسلحة خارج سلطة الدولة، من أبرز التحديات التي تواجه حكومة الوحدة الوطنية التي تعهدت في وقت سابق بإيلاء هذا الملف أولوية قصوى، خصوصاً وأنها تعد العامل الأبرز وراء تعطيل العملية السياسية وما تشكّله من خطر يهدد أمن واستقرار ليبيا¹³. لا شك أن استمرار الانقسام السياسي وعدم الاتفاق على قضايا مهمة خصوصاً قيادة الجيش التي تعدّ الملف الشائك والمعقد وراء عرقلة مسار المصالحة. بالمحصلة لم تتمكن الحكومة من تحقيق ما أقيمت لأجله. إن نجاح هذه العملية سوف يعزز من فرص تحقيق الاستقرار والسلم الأهلي في ليبيا، وتوفير السبل الكفيلة بمنع تجدد العنف وعودة الصراع. وهو ما يتطلب لتجاوزه إرادة سياسية صلبة، واستعداداً للتنازل عن المغانم السياسية والمادية التي تم تحصيلها بفعل الاستثمار في الانقسام والصراع¹⁴.

بدا واضحاً فشل مساعي البعثة الأممية في إنهاء الانقسام السياسي والمؤسسي وتنظيم انتخابات عام ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الأطراف المؤسسية الفاعلة الرئيسية التي لا زالت تتعامل مع مبادرات البعثة الأممية بـ اللامبالاة بمصالح الليبيين وتبدي إصراراً على تأجيل الانتخابات.

وفي مستهل إحاطته التي قدمها المبعوث الأممي عبد الله باتيلي لمجلس الأمن الدولي في 15 فبراير 2024، لم يستثني أيّاً من القائمين على الأجسام السياسية والعسكرية في ليبيا، حيث وجه سهامه إلى كل من رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، ورئيس المجلس الأعلى محمد تكالة بعرقلة كل الجهود لتنظيم الحوار الذي دعا إليه من خلال وضع العراقيل التي تتطلب إعادة النظر في القوانين الانتخابية والمطالبة باعتماد دستور كشرط مسبقاً للعملية الانتخابية¹⁵.

لم يقتصر الانقسام على الأجهزة الحكومية فحسب، بل امتد ليشمل اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5)، الناتجة عن اتفاق 25 أكتوبر 2020، التي تم تشكيلها من ممثلين من المؤسستين العسكريتين في شرق البلاد وغربها، بهدف توحيدهما، غير أنها عجزت عن إحداث أي اختراق حقيقي يذكر في هذا المسار، برغم الدور البارز الذي قامت به بخصوص تثبيت وقف إطلاق النار بعد توقف المعارك على تخوم العاصمة طرابلس وانسحاب قوات حفتر إلى وسط وجنوب البلاد على حدود سرت والجفرة، إلا أن عملها لم يشهد تقدم بخصوص توحيد المؤسسة العسكرية¹⁶.

2. تحديات مرتبطة بتجاوز تطبيق العدالة الانتقالية

في إطار التحديات المرتبطة بتحقيق المصالحة الوطنية تحضر مسألة العدالة الانتقالية كمتغير ذي أهمية كبيرة كونه شديد الصلة باقتراب المصالحة الوطنية، إذ يتطلب تطبيق العدالة الانتقالية فهماً واسعاً لكل الانتهاكات التي ارتكبت على مدى الأربعة عقود من حقبة القذافي، بلغت تلك التجاوزات ذروتها في حقبة السبعينات وحتى منتصف التسعينات إذ تواصلت حملة الاعتقالات واغتيل في تلك الفترة العشرات من الضباط والمدنيين والسجناء السياسيين، وكذلك أعمال القمع التي قام بها النظام إبان الثورة، ومرحلة الصراع التي شهدت تجاوزات من كل الأطراف، خلفت العديد من الضحايا. كما اختطف البعض ولم يعرف مصيره حتى اللحظة، وراح البعض الآخر ضحية حوادث غامضة ولا يستبعد أن تكون تلك الحوادث مُدبرة من الأجهزة الأمنية¹⁷.

تجدر الإشارة إلى صدور العديد من القوانين ذات الصلة بالعدالة الانتقالية، حيث أصدر المجلس الوطني الانتقالي القانون رقم (17) لسنة 2012، بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية". والقانون رقم (29) لعام 2013 الذي أصدره المؤتمر الوطني العام، ويحدد مفهوم العدالة الانتقالية وأركانها وآلياتها، وتقرر بموجبه العمل على إنشاء لجنة لتقصي الحقائق. كما أصدر مجلس النواب القانون رقم (6) لعام 2015 بشأن العفو العام، لكن المؤتمر الوطني العام لم يعترف به. لقد مهد الانقسام السياسي الطريق لاستغلال التشريع

المتعلق بالمصالحة، الذي انحرف عن الهدف المتمثل في معالجة الانتهاكات والمظالم، وأسهم بدلاً من ذلك في الاستقطاب القوي على الساحة السياسية في البلاد¹⁸.

شرّعت نصوص هذه القوانين إلى بعض التدابير الاستثنائية، لكن عند التمعن في تلك القوانين المتعلقة بالعدالة الانتقالية والحد من النزاع في المجتمع الليبي، خلال السنوات التي تلت الثورة (2012 . 2013)، وأثناء فترة الانقسام السياسي (2014 . 2022) يتضح أنها لم تكن شاملة في معالجة مختلف جوانب الصراع، بل كانت تعكس تصورات الأطراف المنتصرة حول كيفية معالجة أخطاء النظام السابق المهزومين، حيث اتسمت بالازدواجية وغياب التنسيق في البنية المؤسسية المتعلقة بالمصالحة. كما تم تبني مقارنة تتعاطى مع المصالحة الوطنية بالتزامن مع تحقيق العدالة الانتقالية، وهو ما شاب المفهومين الكثير من التعارض والغموض والانتقائية، مما أسهم في عدم تحقيق خطوات عملية في هذا المسار، نظراً لاختلاف الرؤى والتوجهات والمصالح¹⁹.

ومهما يكن من أمر، فإن المسائل التي أثارت جدلاً واسعاً في هذا الشأن، ما يتعلق منها بغلق الباب أمام الماضي البغيض، حيث تم التغاضي على فترة تجاوزت عقد من الزمن من أدنى بحث في أسبابها، وهذه مسألة خطيرة لا يمكن التقليل من شأنها، لأن تبني صيغة مصالحة من دون معرفة ما الذي حصل ومن كان السبب وما هدفه؟ تبقى صيغة منقوصة وهي كفيلة بإعادة إنتاج الأزمة وتجدد اندلاعها في أي لحظة، فالمذابح الجماعية وعمليات القتل والآلاف من المفقودين، ليست أحداث عادية في تاريخ المجتمعات، والأسوأ من ذلك هو محاولة التغطية على هذه الجرائم بالنسيان ودون معرفة الأسباب وظروفها الغامضة. لذلك، تبقى مقارنة غير مكتملة الأركان، لعدم استيفائها لعناصر المصالحة الوطنية الشاملة، حيث تم الاكتفاء بالتعويض لبعض الحالات، بدلاً من جبر الضرر، الذي انتهى إلى إهدار الحق في معرفة الحقيقة، فضلاً عن تبني خيار العفو بما يسمح للإفلات من العقاب من خلال إقصاء قانون المصالحة الوطنية لآليات العدالة الانتقالية. وحتى لو تم إنشاء مؤسسات مخولة بتطبيق العدالة الانتقالية في الفترة الراهنة، فإن مضمونها وآلياتها، سوف تجرى بانتقائية لاسيما في ظل هيمنة الميلشيات المسلحة وتأثيرها الفاعل في المشهد الليبي²⁰.

3. التحدي الخارجي

في ظل عجز الأطراف الليبية عن التحرك بصفة مستقلة، دخلت البلاد في حرب بالوكالة، لصالح أجندات دولية وإقليمية، واشتد حجم التدخل الخارجي وحدته التنافسية وزحمة الفاعلين الدوليين والإقليميين في الساحة الداخلية الليبية، لم تجد الأطراف الليبية المتباينة من خيار سوى ركوب موجة التدخلات، دون التحكم بمساراتها، وتقاطعات القوى الخارجية وافتراقها. وهو ما أدى إلى تصلب مواقف الفرقاء الليبيين، بحيث أسهمت سلبياً في تشطي الواقع الداخلي، وعززت من انقسامات الرأي السياسية بين الفرقاء الليبيين، وتوسيع شرخ القوى الاجتماعية المتباينة، بما يحول دون تقاربها، لتذهب ليبيا بعدها منقسمة على نفسها بين شرق وغرب متناحرين، مما جعل من خيار التسوية والمصالحة بين الفرقاء مشكلة يصعب فك رموزها وحلحلة كل تعقيدات.

وقد بدا واضحاً أن التدخلات الخارجية تلعب على وتر المناطقية والجهوية وتذكي الصراع بدلاً من حللته. فهناك أطراف عربية وإقليمية ودولية لا زالت تعبت بالمشهد الليبي وتمارس دور المُعطل لمسار المصالحة، الأمر الذي رسّخ الانقسام وأوجد واقعاً جديداً على الأرض، في ظل ما يتمتع به خليفة حفتر من دعم يأتي من مصر والإمارات وفرنسا وروسيا، من دون إغفال الدور القطري والتركي الواضح في دعم الحكومات المتعاقبة في الغرب الليبي، بالأسلحة والعتاد العسكري²¹.

وأما واقع كهذا متجاذب ورخو في الوقت نفسه، بدعوة من الأطراف الليبية المتصارعة، استخدمت القوى الخارجية وكلائها المسلحين من الفاعلين المحليين على الأرض بعد ما تحولت إلى مجرد أدوات يهدم بهم الخارج كيان الدولة الليبية. وصارت تلك الأطراف مرتبهة وتحت سيطرة دول عربية وإقليمية ودولية، بحيث باتت أي دولة تحاول عرقلة المسار السياسي وتعطيل مشروع المصالحة من خلال التوجه نحو التصعيد الميداني العسكري، إذا ما شعرت بأن هذا المسار سيكون على حساب نفوذها ومصالحها. وهو ما أسهم في تعقيد المشهد الليبي، وفي ذلك كله كان الشعب الليبي هو من يدفع الثمن باهظاً بأمنه ومستقر عيشه. وتأتي مسألة إجلاء القوات الأجنبية من الأراضي الليبية البالغ عددهم 20 ألف عنصر مسلح، من أهم التحديات التي سوف تواجه البلاد. انتهت المهلة المحددة دون أن تتمكن اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5)، من إجبار تلك القوات على مغادرة ليبيا، وهو ما ينبئ بإمكانية عودة الصراع المسلح مجدداً²².

لا شك إن من شأن مصالحة وطنية حقيقية وعميقة، أن تحدث هناك انفراجة تسوية بين الفرقاء الليبيين تفضي في نهاية الأمر إلى مصالحة وطنية شاملة. دون إغفال إن تحقيق أي تسوية يعتمد على إدراك الأطراف الليبية المتصارعة وقناعتها التامة بأن مقاربة المصالحة هي خيار إستراتيجي لا بديل عنه، لكبح التدخلات الخارجية السلبية، وأن ذلك مرهوناً أيضاً برفع القوى الخارجية يدها والكف عن ممارسة الضغوط القوية على الفرقاء الليبيين وتأثيرها السلبي على جهود تحقيق المصالحة الوطنية.

رابعاً: مقاربة البعثة الأممية تفتقر إلى الحلول الواقعية

في 16 أبريل 2024، أعلن رئيس البعثة الأممية إلى ليبيا السنغالي عبد الله باتيلي استقالته من مهمته التي تسلمها في 2 سبتمبر 2022، خلفاً للأميركية ستيفاني ويليامز. وتأتي استقالته في خضم تصاعد التجاذبات الإقليمية والداخلية بشأن الأزمة الليبية، وفشل المبادرات الهادفة إلى إجراء انتخابات عامة تنهي حال الانقسام والتشطي المؤسساتي التي تشهدها البلاد منذ عام 2014²³.

إزاء هذا المشهد المعقد والمتشابك، لم تكن لدى "باتيلي" آلية مناسبة ولا إرادة دولية وإقليمية موحدة لدفع الفرقاء إلى التوافق، وهو ما اضطره إلى التسليم بالفشل وتقديم استقالته، وبالنظر إلى تصاعد وتيرة التدخل

العسكري الأجنبي في ليبيا، لا تبدو مهمة المبعوثة الأممية "ستيفاني خوري التي كلفت بمهامها مؤخراً خلفاً لباتيلي سهلة وميسرة.

لكن عند التمعن في مقارنة البعثة الأممية لتحقيق المصالحة الوطنية وآليات حلقتها، يبدو جلياً أن رئيس البعثة باتيلي بعيد تماماً عن ما يدور في واقع المعركة السياسية الليبية، ومقارنته لحل الأزمة القائمة غير واقعية، ولا تحمل أفكاراً متقدمة كفيلة بأن تزعج واقع الرتابة والصراع بين أطراف المعادلة السياسية. فقد كان باتيلي يسير على نهج أسلافه، ولم يستوعب صورة المشهد الليبي بكل حيثيات مستجداته ومتغيراته المناطقية والجهوية والمصالحية المتضاربة التي يصعب عليه تحديد كيفية تفاعلاته المعقدة في مشهد الرأي العام وتوجهاته الواقعية الجديدة. ومثل هذه الإشكاليات لا شك بأنها تحول دون توفير صورة دقيقة ومحددة لطبيعة المشهد الليبي والفاعلين فيه. وظهر باتيلي بمبادرات ومقاربات أكثر ما يمكن أن توصف بنوع من التسطيح، حيث بنيت معطياتها على قراءة غير وافية ومستقيضة للواقع الليبي، وتفتقر في الوقت نفسه لحدس عميق يواكب تطورات المشهد الليبي بكل تفاعلاته الداخلية والخارجية، ربما خضع باتيلي في بنائه التحليلي ورؤيته للواقع الليبي، من منطلق كما يجب أن يكون لا كما هو كائن²⁴.

من الواضح أن معطيات الواقع الداخلي فضلاً عن التحديات الخارجية لم تسعف في خلق فرصة مواتية تقضي إلى نتائج إيجابية تسهم في إيجاد مخرج آمن بما يحقق المصالحة الوطنية الشاملة في ليبيا. فبدلاً عن المساعدة في إعادة بناء مؤسسات الدولة ونزع سلاح الميليشيات ووضع خطط وبرامج لدمج المسلحين في المؤسسات المدنية والعسكرية بعد سقوط نظام القذافي، تخلت الأمم المتحدة عن ليبيا وتركها لمصيرها، في ظل فوضى عارمة وانتشار رهيب للسلاح والميليشيات التي تزداد عدة وعتاد بدعم من قوى إقليمية ودولية وبشكل لم يسبق له مثيل، وهذا بدوره فتح الباب على مصراعيه لنمو وانتشار جماعات العنف والسلاح التي تساهم في تلغيم الساحة الأمنية الليبية، ووجدت فيه التنظيمات المتطرفة بيئة مناسبة ومرتباً خصباً لممارسة أنشطتها الإرهابية²⁵.

بالنظر إلى الخيارات المتاحة، يبدو أن التوجه نحو تشكيل حكومة شراكة موحدة بين أقاليم البلاد الثلاث (طرابلس الغرب، برقة، فزان)، غير ممكناً في ظل تخبط مدخل الهويات الصراعية، ناهيك عن واقع مليء بالمتناقضات والهويات المتشعبة في بلد يعيش وضعاً صراعياً يصعب التميز فيه بين هوية المتصارعين أنفسهم. خصوصاً بعد أن فرضت البعثة الأممية قاعدة تقسيم المناصب السياسية على الأقاليم الثلاثة، وهو ما صعب من مهمة حكومة الوحدة الوطنية في سياق تعدد فيه المحاصصة والترصيات السياسية والقبلية والجهوية عامل الفرز الأهم²⁶.

أما الخيار الثاني، يرى البعض أن المخرج يكمن في التوجه نحو تنظيم وخوض الاستحقاق الانتخابي. ويبقى السؤال المطروح، هل ليبيا مؤهلة لخوض هذا الغمار ومن ثم، ضمان قبول الأطراف كافة التسليم بنتائجه، في جغرافية بلد مشتعل تتجاذب فيها أطراف الصراع مشاريع استخباراتية لقوى إقليمية ودولية لا تتردد في

استعمال كل الوسائل الممكنة والمتاحة لتضرب بها بني الدولة في كل اتجاه، خصوصاً إذا ما تقاطعت مسارات الحل مع أهدافها ومصالحها. وما يمكن أن تسفر عنه من مخرج فوضوي بكل رذاته العكسية؟

من خلال الشواهد العديدة، تشير الخبرات والتجارب الدولية إلى أن إجراء الانتخابات في الدول التي تعاني من الانقسام والصراع، يمكن أن تكون آلية ذات تأثير مزدوج، فمن ناحية، قد تؤدي الانتخابات دوراً إيجابياً من خلال التداول السلمي على السلطة وفي تعزيز المسار الديمقراطي، وفي الوقت نفسه، يمكن أن تكون أداة سلبية، بحيث تسهم في تقويض الاستقرار وتأجيج الصراع في الدول التي تشهد عملية انتقال ديمقراطي من ناحية أخرى. وعليه، فإن التعجيل بإجراء الانتخابات في ليبيا قبل نزع أسلحة الأطراف المتصارعة والفصائل والمليشيات المسلحة وإدماجهم في مؤسسات الدولة، من شأنه أن ينبئ بتجدد العنف وعودة الصراع العسكري ويضع البلاد على مشارف أزمة انقسام جديدة²⁶.

لذلك، يبقى من الأهمية بمكان الاقتراب أكثر من معطيات المزاج الاجتماعي والسياسي الليبي السائد، وتأثيره في التخذيات الجغرافية المستقبلية، حتى يتسنى للبعثة الأممية توقعات أكثر منطقية وعمق. فهي معنية أيضاً بفهم ودراسة مسار الدعم والتوجه الإقليمي لطبيعة المشهد الليبي تتصارع وتتجاذب فيه قوة مصالحه المنقسمة بين أطراف خارجية. هذه هي أخطاء المبعوثين الأممين السابقين وذات التخط الذي وقع فيه المبعوث الأممي المستقيل " باتيلي". لذا، يبقى من العتب الوقوف على أرضية حل واقعية وفقاً لطروحات البعثة الأممية المثالية التي نتحفنا بها بين الفينة والأخرى²⁷.

والسؤال المطروح، بعد إخفاق كل رؤساء بعثة الأمم المتحدة السابقين، في تحقيق اختراق حقيقي يذكر في مسار المصالحة الوطنية الشاملة، هل تنجح المبعوثة الأممية الجديدة "ستيفاني خوري" في تحقيق ما فشل فيه أسلافها في ليبيا؟ وماذا لدى خوري في جعبتها الآن لنقدمه لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الحقيقية في ليبيا؟ ولمصلحة من تعمل السيدة خوري؟ وما النتائج التي تريد الوصول إليها؟

المتعارف عليه، أن خوري مبعوثة أممية مخولة بمساعي تصالحية بين طرفي الصراع الليبي في شرق البلاد وغربها، وهذه المساعي محكومة بمرجعية غير قابلة للتلاعب والعبث. وكل ما يمكن أن تقدمه هو مقاربة تؤول إلى عودة الأوضاع السياسية في حالة من الاستقرار السياسي والأمني، من دون اقحام "المبعوثة الجديدة" نفسها مسلماً يتنافى مع مهمتها كوسيط أممي، ويضعها في خانة المساءلة والتشكيك في طبيعة مهمتها. وهو ما يستوجب على "ستيفاني خوري" الاطلاع على كامل المشهد الليبي، ومعرفة أدق تفاصيله السياسية والاجتماعية والثقافية التي تتحكم في المشهد ومحاولة التعمق في طبيعة المجتمع الليبي، مع واقع التناقضات الحزبية والعقائدية والقبلية والمناطقية وربطها بالصراع على السلطة وعلى الانفراد بمفاتيح الثروة وكذلك بالتحولات الإقليمية والدولية وبالتدخلات الأجنبية، بما في ذلك تدخلات الجانب الأميركي الراغب في تكريس نموذج سياسي واقتصادي يتجاوب مع مصالحه حتى وإن تناقضت مع مصالح الليبيين. وبرغم أن "ستيفاني وليامز" التي كانت توصف بأنها من أكثر رؤساء البعثة الأممية اطلاعاً وتعمقاً في الملف الليبي ومعرفة أدق تفاصيله،

وبخصوصيات المواقع والأشخاص بل وحتى بالجزئيات الدقيقة المتعلقة بثقافة المجتمع الليبي، برغم أن ذلك لم يكن كافياً لتمكينها من حلحلة الأزمة الليبية. وفي سياق حديثها بعد استقالتها من منصبها، ذكرت وليامز، "هناك أزمة على مستوى السلطة التنفيذية وهناك صراع سياسي حول من يتولى السلطة في طرابلس، ولكن يمكن تجاوز ذلك. وأردفت قائلة، "أن النخبة السياسية في ليبيا تميل نحو مقايضة سيادة بلادهم بثمن بخس"، وهو ما فتح الباب على مصراعيه أمام أطراف دولية وإقليمية بالتدخل في الشأن الليبي، بدعوة من الأطراف الليبية المتصارعة، بعد أن استخدمت تلك القوى الخارجية وكلائها المسلحين من الفاعلين المحليين على الأرض في تحقيق مصالحها الخاصة بليبيا بعد ما تحولت إلى مجرد أدوات يهدم بهم الخارج كيان الدولة الليبية. وصارت تلك الأطراف مرتبهة وتحت سيطرة دول عربية وإقليمية ودولية، بحيث باتت أي دولة تحاول عرقلة المسار السياسي من خلال التوجه نحو التصعيد الميداني العسكري، إذا ما شعرت بأن هذا المسار سيكون على حساب نفوذها ومصالحها. وهو ما أسهم في تعقيد المشهد الليبي، وتعطيل مشروع المصالحة وفي ذلك كله كان الشعب الليبي هو من يدفع الثمن باهظاً بأمنه ومستقر عيشه²⁸.

كل ذلك، يستلزم من ستيفاني خوري التعامل مع ملف التدخلات الخارجية الذي تعتبره وليامز القاعدة وليست الاستثناء، في الأزمة الليبية القائمة منذ عام 2011، مشيرة إلى أن الأطراف الخارجية الفاعلة في الأزمة الليبية استغلت في بعض الأحيان تفكك الدولة واستفادت من الهشاشة الأمنية الغائبة، وهو ما دفع وليامز إلى توجيه انتقادات لاذعة للنخب السياسية التي تدير الشأن الليبي التي باتت تتمسك بالحافظ على الوضع الراهن الذي يتيح لهم الوصول إلى خزائن الدولة، وسرقتها. وقد فشلت وليامز في تحقيق الأهداف التي ركزت عليها اهتمامها، لعل أبرزها خروج القوات الأجنبية والمرترقة من ليبيا وفق ما نص عليه اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوقيع عليه في جنيف في أكتوبر 2020، لكن لم يتحقق ذلك خلال الآجال التي حددها الفرقاء. وهو ما يعني العودة إلى مخرجات مؤتمر برلين في دعم وساطة الأمم المتحدة، وتلبية تطلعات الشعب الليبي من أجل إنهاء المرحلة الانتقالية الطويلة في البلاد²⁹.

لا يخفى على الولايات المتحدة الأمريكية جهودها ورغبتها في أن يكون أي تقدم على المسارين السياسي والانتخابي، مرتبطاً بضرورة حسم مسألة الوجود الروسي في ليبيا، وهو ما يبدو بعيد المنال، وبعدم تمكين الأطراف المناهضة لسياساتها وتوجهاتها من الوصول إلى سدّة الحكم عبر انتخابات ديمقراطية، وهو ما يضع "ستيفاني خوري" أمام موقف التناقض تحسد عليه، بين مهامها كمبعوثة أممية من ناحية، ومصالح بلادها التي دفعت بها إلى منصبها الجديد في ليبيا.

خلاصة القول، إذا كانت البعثة الأممية فعلاً بصدد طرح حل حقيقي لمعادلة واقعية، ينبغي أن تستمع المبعوثة الأممية الجديدة من كل الفاعلين في المشهد الليبي وقواه المتصارعة دون استثناء أو تحيز لطرف على حساب آخر. وأن تقف لدعم ومساندة الحكومة الشرعية في بسط سيطرتها على كامل التراب الليبي والبدء في نزع سلاح الميليشيات خارج سلطة الدولة، ضمن إطار زمني محدد، في ظل كيان ليبي موحد وفقاً لمخرجات

الحوار السياسي (جنيف) في فبراير 2021، بتوافق معظم القوى السياسية. واعتماد نظرية الشراكة الوطنية بين كل مكونات المجتمع الليبي كأساس لبناء المستقبل والخروج من دائرة الأزمات على صعيد المؤسسات والبرلمان والقوى السياسية الأخرى. مع ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة بفرض عقوبات على الأطراف الليبية المعرّقة للحوار وكذا القوى الخارجية التي تدعمها بالعتاد والسلاح. على أن يعقّبها المساعدة في خروج كل القوات الأجنبية (المرتزقة) من ليبيا، بما يسهم في إعادة الأمن، وتثبيت دعائم الاستقرار بتوافق كل القوى السياسية. عندها يمكن الحديث عن مقارنة أممية واقعية ومقبولة وقابلة للطرح والنقاش.

خامساً: نحو مقارنة واقعية وطنية للمصالحة في ليبيا

على اعتبار أن عملية المصالحة تسعى لمعالجة جملة الرضوض والتفكك الذي أصاب النسيج الاجتماعي نتيجة نزاع له أسبابه الخاصة. لذا، يحتاج تحقيق المصالحة الوطنية إلى تطبيق عدد من المتطلبات والضمانات، أي الشروط والسياق اللازم توافرها لنجاحها، فضلاً عن السبل التي تتناسب مع الواقع الليبي، وهو أمر ليس بالهين لتحقيقه، من دون أن يكون لدى الأطراف والفاعلين الأساسيين والقائمين على الأمر، إماماً تاماً بالواقع السياسي والاجتماعي والثقافي والقانوني في الدولة والمجتمع على السواء، فالمصالحة عملية معقدة وطويلة المدى، ولا يمكن استعجالها. ولعل من أهم هذه متطلبات تحقيق المصالحة، نذكر منها الآتي:

1. ضرورة وأهمية إعادة بناء الثقة بين كل الأطراف، كون المصالحة في حدها الأدنى حالة تستطيع فيها الأطراف المختلفة والمتصارعة أن تثق ببعضها البعض وكذلك المواطنون، مع ضرورة توفر الالتزام الكافي بالمعايير والقيم التي تتطلبها عملية المصالحة الوطنية، إضافة إلى توفر الثقة الكافية فيمن يديرون الشأن العام بالبلاد والتزامهم بهذه المعايير والقيم، فضلاً عن التزام أبناء الوطن بها على حد سواء.
2. الوقف الفوري للعنف، للوصول إلى حالة من السلم المستقر عبر تحويل العلاقات من طابعها العدائي إلى طابعها التراجعي، وبرغم من أن هذه العملية صعبة المراس والتحقق، بالنظر إلى حجم الترسبات والتراكمات الطويلة من الحقد والكراهية الناجمة عن سنوات الصراع، فهي ضرورية وتستلزم عملية تغيير جذري وثقافي للمعتقدات والسلوك. ومن ثم، يبدأ التأسيس لمستقبل يتجاوز مظالم الماضي وعدم العودة إليها وعدم إساءة استخدام السلطة والثروة، وبما يحقق الأمن والتنمية والمصالحة الوطنية.
3. الاعتراف والقبول بالآخر، وعدم إقصاءه، يشكل ركيزة أساسية للمصالحة والحوار الوطنيين، وأن يكون على الصعد كافة، سواء على صعيد الأفراد والجماعات أو على صعيد القوى السياسية المختلفة.
4. إشراك جميع القوى الفاعلة في المجتمع الليبي، إذ لا يمكن إغفال دور المؤسسات الدينية، ومنظمات الأعمال، والإعلام، وكذلك الشباب الذين كانوا قود الثورة وفي القلب منها، ودون إغفال الدفع بقضايا المرأة وتعزيز دورها في النظام السياسي. ويبقى الاعتماد على المشايخ والحكماء والأعيان من العوامل التي تعزز عملية المصالحة من دون تسييس لدور القبيلة.

5. حل أزمة اختيار السلطة السياسية، تعدّ مرحلة جد مهمة ضمن مسار التسوية والمصالحة، ويبقى ذلك مرهوناً بتأسيس عقد اجتماعي جديد يتوافق عليه الجميع، والذي يتضمن حزمة من الحقوق والواجبات والالتزامات.

6. تتطلب المصالحة تقبل أغلبية المواطنين مسؤوليتها الأخلاقية والسياسية لنشر ثقافة حقوق الإنسان والعيش المشترك ومنطق التسامح وترسيخ ثقافة ديمقراطية في مواجهة ثقافة الصراع، لتأمين مستقبل الأجيال اللاحقة والعيش بسلام في ظل مؤسسات منتخبة من الإرادة الشعبية المنبثقة من الشرعية الداخلية من دون تزوير انتخابي أو إملاءات مفروضة من الخارج.

الخاتمة

بعد أكثر من عشر سنوات مضت من الانقسام الليبي على كل مستوياته، لا يزال مشروع المصالحة الوطنية وآلياته يواجه تحديات جمة. وهو ما يعني أن المصالحة باتت مطلباً ملحاً، وذلك مسار يتطلب نخباً سياسية قادرة على تملك مفاتيحه، وتقاسم مسالكه مع باقي الفرقاء، ومن ثم، خلق الدينامية المجتمعية الحاضنة له وللآمال التي يخلقها بما يضمن الحرية والكرامة. ومتى ما توافرت تلك الإرادة لدى الدولة وأبرز الفرقاء الفاعلين في المشهد الليبي على قاعدة أرضية مشتركة لإنهاء الاختلاف وتدبير الانتقال، عندها ستكون دينامية المصالحة ومقارنتها قادرة على الانخراط في تعزيز مسار البلاد من خلال مداخل لمعالجة ماضي الانتهاكات كدعامة ورافد لتصحيح الاختلالات وضمان عدم التكرار ضمن سيرورة وتراكم يحقق الانتقال الديمقراطي المنشود.

يمكن القول إن جهود البعثة الأممية أصبحت مفتاح فوضى بامتياز، وباتت تساورنا الشكوك مع أي تحرك لها تجاه الأزمة القائمة في ليبيا وحيادية مقارنتها للحل، وما إذا كانت البعثة الأممية فعلاً جادة ولديها أفكاراً واقعية وبناءة تجمع الفرقاء الليبيين على مائدة حوار حقيقي، بحيث تسهم في كبح جماح التدخلات الخارجية العنيفة. لا نعلم أي أفق للحل، وأين ستذهب ليبيا بمشهدها الصراع القائم في ظل عجز البعثة الأممية في ليبيا من تقديم مقاربة واقعية تقضي إلى فك رموز الواقع الليبي ومعتك تجاذباته، والتي لا يبدو التكهن بشأنها بكل ذلك التسطيح، والتصور الأولي غير المتناسك أن تحقق أي اختراق حقيقي يذكر في مسار حل الأزمة.

إزاء هذا المشهد المعقد والمتشابك، لم تكن لدى "باتيلي" آلية مناسبة ولا إرادة دولية وإقليمية موحدة لدفع الفرقاء إلى التوافق، وهو ما اضطره إلى التسليم بالفشل وتقديم استقالته، وبالنظر إلى تصاعد وتيرة التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا، لا تبدو مهمة المبعوث الأممية "ستيفاني خوري" التي كلفت بمهامها مؤخراً خلفاً لباتيلي سهلة وميسرة.

وفي الحسيلة إن توفر إرادة حقيقية لدى الفرقاء الليبيين لتحقيق المصالحة وحشد الجهود والطاقات لمواجهة الأخطار التي تستهدف كيان الدولة الليبية، كفيل بأن يدلل العقبات، ويفتح آفاقاً رحبة أمام دخول مرحلة

جديدة من التعاون وتكامل الأدوار، وإعادة بناء المؤسسات والخروج من حالة الانقسام والتشرذم إلى غير رجعة. إن الرهان بالأساس يظل على عاتق الأطراف الليبية، وهي المستفيد الأول من المصالحة، والمتضرر الأكبر من حالة الانقسام والصراع.

الهوامش:

1. محمد عبدالحفيظ الشيخ، مخرجات الحوار السياسي الليبي بين الخروج من الأزمة وتحديات التعطيل، مجلة المستقبل العربي، السنة 45، العدد 519، أيار/مايو 2022، ص: 126.
2. المصالحة الوطنية بين الضرورة والتسييس، المركز الليبي للدراسات ورسم السياسات، 21 مارس 2023، <https://2u.pw/MSmZPMf> تاريخ الدخول (8 كانون الأول/ديسمبر 2023)
3. المرجع نفسه.
4. اتفاق على عودة المهجرين من أهالي تاورغاء بليبيا، الجزيرة، 2015/05/28، <https://2u.pw/sTROHG2I> تاريخ الدخول (3 نيسان/أبريل 2024).
5. الرئاسي يشيد باتفاق المصالحة بين مصراتة وتاورغاء: الغلبة ستكون لمصلحة الوطن، بوابة الوسط، 20 يونيو 2027، تاريخ الدخول 2024/04/26. <https://2u.pw/EGIFd1Gg>
6. محمد عبدالحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام 2011، مجلة المستقبل العربي، السنة 37، العدد 431، كانون الثاني/يناير 2015، ص: 105.
7. محمد الشيخ، المصدر السابق، ص: 107.
8. المصالحة الوطنية بين الضرورة والتسييس، مصدر سابق.
9. محمد الشيخ، مخرجات الحوار السياسي الليبي، المرجع السابق، ص: 126.
10. انتخاب المنفي رئيساً للمجلس الرئاسي الليبي والدبيبة للحكومة، العربي الجديد، 5 فبراير 2021، <https://bit.ly/30M34FD> تاريخ الدخول (كانون الأول/ديسمبر 2023).
11. محمد عبدالحفيظ الشيخ، مخرجات الحوار السياسي الليبي بين الخروج من الأزمة وتحديات التعطيل، مرجع سابق، ص: 128 - 130.
12. Ammar, Sahar, "New Policy Brief – National Reconciliation in Libya: Challenges and Perspectives", Swiss Peace Policy Briefs, 10 February 2022, p.5.
13. محمد عبد الحفيظ الشيخ، خيار الاستحقاق الانتخابي في دول ما بعد الصراع، ليبيا نموذجاً، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 16، العدد 33، مارس 2024، ص: 60.
14. محمد الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا، مرجع سابق، ص: 106.
15. جلسة إحاطة بشأن ليبيا في أبريل: مجلس الأمن يدعم مبادرة باتيلي ويحذر من المبادرات المنافسة، ترجمة هبة هشام، بوابة الوسط، 2 أبريل 2024، تاريخ الدخول 2024/5/3. <https://2u.pw/ZPpKuq4K>
16. أحمد علي الأطرش، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا.. جدلية الأولويات، مركز الجزيرة للدراسات، 6 أكتوبر 2021، <https://2u.pw/4gNlp6H> تاريخ الدخول (10 كانون الأول/ديسمبر 2023).
17. جلسة إحاطة بشأن ليبيا في أبريل، المرجع السابق.
18. أحمد الأطرش، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا، المرجع السابق.

19. محمد الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا، ص: 106 . 107.
20. محمد الشيخ، مخرجات الحوار السياسي الليبي، المرجع السابق، ص: 137.
21. محمد الشيخ، المرجع السابق، ص 130.
22. محمد الشيخ، المرجع السابق، ص: 131.
23. محمد الشيخ، خيار الاستحقاق الانتخابي، مرجع سابق، ص: 49.
24. الحبيب الأسود، هل تحقق ستيفاني الجديدة في ليبيا ما فشلت فيه ستيفاني الأولى؟ العرب، 2024/03/04، تاريخ الدخول
<https://2u.pw/6EVkzM73> . 2024/04/26
25. المرجع نفسه.
26. المرجع نفسه.
27. محمد الشيخ، مخرجات الحوار السياسي الليبي، المرجع السابق، ص: 137.
28. استقالة مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا: أسبابها وسياقاتها وتداعياتها، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة
السياسات، 01 مايو 2024، تاريخ الدخول 2024/06/12 <https://2u.pw/M1CXJCGW>
29. المرجع نفسه.